الأزمات المالية ومأزق بناء الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية في عهدي جورج بوش الأبن وباراك اوباما: دراسة مقارنة

م.د. خالد رشيد محمود
khalidrashid@uomustansiriyah.edu.ig
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

الملخص

لم تخضع الأزمات المالية للدراسة والتمحيص سوى ما يتعلق بكونها عملية أو حالة يمر بها الاقتصاد باعتبارها دورة من عدم الاستقرار أو بكونها مؤشر عن عدم صحة الاقتصاد. أما بكونها عامل حاسم في صنع وتنفيذ السياسيات الخارجية للدول التي تقع تحت تأثيرها على المستويات كافة، فأنها لم تكن مدار اهتمام الباحثين في شؤون السياسة الخارجية. هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على تأثير الازمات المالية على بناء استراتيجيات السياسة الخارجية، فقد قدمت لنا الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ نموذجاً مثالياً لتطبيق فرضية الدراسة والتي تشير الى العلاقة الوثيقة بين الأزمات المالية وبين السياسات التي تتبعها الدول في تنفيد استراتيجياتها(الولايات المتحدة الأمريكية في عهدي جورج بوش الأبن وباراك أوباما: إنموذجاً). إن دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على الاستراتيجية الأمريكية ذات أهمية، لأنها تفسر لنا كيف تتم عملية التأثير، وكيف واجه صانع القرار الأمريكي الأزمة وكيف انعكست على الأدوات والوسائل التي استخدمها في تنفيذ استراتيجيته. وبناءً على ما تقدم، ناقشت الدراسة الأثر الذي تركته الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي والتغير الذي حصل على هذه الاستراتيجية بين عهد الرئيس السابق جورج بوش الابن ٢٠٠١-٢٠٠٩، والرئيس باراك أوباما ٢٠٠٩-٢٠١٣، وتوصلت لنتائج ابرزها: أن الازمات المالية تجبر صانع القرار على الاستناد الى الوسائل الأقل تكلفة بالنسبة لتنفيذ مختلف أنواع السياسات الداخلية والخارجية وهذا ما ظهر في سياق السلوك الامريكي قبل الازمة وما بعدها. فضلاً عن أن الأزمات المالية تعيق قدرة صناع السياسات على ادارة الموارد وهذا ما يساهم في تشكل مأزق بناء الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: الأزمات المالية ،الاستراتيجية الأمريكية ،الشرق الأوسط، بوش الأبن ،اوباما

تاريخ الاستلام: ١٠/ ٣ /٢٠٢٤ تاريخ القبول: ١٥ / ٥ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ / ٦ /٢٠٢٤

Financial crises and the dilemma of strategy building in American foreign policy in the era of George W. Bush and Barack Obama: a comparative study

Lecturer Dr.Khaled Rashid Mahmoud
khalidrashid@uomustansiriyah.edu.ig
Al-Mustansiriyah University -College of Political Science

Abstract

Financial crises have not been subject to study and scrutiny except as a process or condition that the economy is going through, as a cycle of instability, or as an indicator of the economy's unhealthy condition. As for it being a decisive factor in making and implementing the foreign policies of the countries that fall under its influence at all levels, it has not been the focus of attention of researchers in foreign policy affairs. This study attempts to shed light on the impact of financial crises on building foreign policy strategies. The global financial crisis of 2007-2008 provided us with an ideal model for applying the study's hypothesis, which indicates the close relationship between financial crises and the policies that countries follow in implementing their strategies (United States of America in the eras of George W. Bush and Barack Obama: a model). Studying the impact of the global financial crisis on the American strategy is important, because it explains to us how the influence process takes place, how the American decision-maker faced the crisis and how it was reflected in the tools and means he used in implementing his strategy. Based on the above, the study discussed the impact that the global financial crisis had on the American economy and the change that occurred in this strategy between the era of former President George W. Bush from 2001-2009, and President Barack Obama from 2009-2013, and reached the most prominent results: that financial crises force the decision maker Based on the least expensive means for implementing various types of internal and foreign policies, and this is what appeared in the context of American behavior before and after the crisis.

Keywords: Financial crises, US strategy, Middle East, Bush Jr., Obama

المقدمة

نظر في السابق الى الازمة المالية بكونها عملية أو حالة يمر بها الاقتصاد باعتبارها دورة من عدم الاستقرار أو بكونها مؤشر عن عدم صحة الاقتصاد. لذلك لم تخضع الأزمات المالية للدراسة والتمحيص في إطار مغاير أخر حول ما يمكن اختباره في الحصول على نتائج تبين مدى قدرة الأزمات المالية في التأثير على اولويات صنع وتنفيذ السياسيات الخارجية للدول التي تقع تحت تأثيرها على المستويات كافة. هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على تأثير الازمات المالية على بناء استراتيجيات السياسة الخارجية، فقد قدمت لنا الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-

٢٠٠٨ نموذجاً مثالياً لمثل هذه اللحظات الهامة. لذا لم تكن الأزمة المالية وليدة لحظة انفجارها بل ساهمت في ولادتها عوامل أبرزها، الأداء السلبي للاقتصاد الأمريكي بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ نتيجة "للمغامرات" العسكرية لإدارة الرئيس السابق (جورج بوش الابن) والتي حملت الاقتصاد الأمريكي تكاليف لم يكن بوسعه تحملها. لذلك شهدت الاستراتيجية الأمريكية العديد من التحولات خاصة بعد الأزمة المالية ومجيء الرئيس السابق باراك أوباما للسلطة العام ٢٠٠٩، وعلى الرغم من أن الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة للحفاظ عليها تتسم بمفهوم "المحدد الثابت" بغض النظر عن الإدارة، إلا أن المتغيرات التي حصلت بعد الأزمة المالية فرضت نفسها على صانع القرار الأمريكي ودفعته إلى التركيز على الموازنة بين الأهداف التي يسعى إليها، والتكاليف المترتبة على الحفاظ عليها، ولذلك ظهر لنا أن هناك علاقة وثيقة بين الأزمة المالية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية وبين الاستراتيجية التي اتبعتها. إن دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على الاستراتيجية الأمريكية ذات أهمية، لأنها تفسر لنا كيف تتم عملية التأثير، وكيف واجه صانع القرار الأمريكي الأزمة وكيف انعكست على الأدوات والوسائل التي استخدمها في تنفيذ استراتيجيته. وبناءً على ما تقدم، ناقشت الدراسة الأثر الذي تركته الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي والتغير الذي حصل على هذه الاستراتيجية بين عهد الرئيس السابق جورج بوش الابن ٢٠٠١-٢٠٠٩، والرئيس باراك أوباما ٢٠٠٩-٢٠١٣، بما يتناسب والإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، من خلال عدة مباحث تطرقت لتعريف الأزمة المالية وأسبابها والاستراتيجية وانماطها واشكالها فضلاً عن بحث تأثير الأزمة المالية العالمية على استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في عهدي الرئيس جورج بوش الأبن والرئيس باراك أوباما(دراسة مقارنة) حيث توصلت الدراسة للعديد من النتائج تضمنها المبحث الأخير عبر تحليل المراحل محل الدراسة.

أهمية البحث:-

تتلخص أهمية الدراسة في معرفة تأثير الأزمات المالية على بناء استراتيجيات السياسة الخارجية للدول وبيان تأثيرها على استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.

إشكالية البحث:-

لم تكن المتغيرات الداخلية والخارجية أساساً شاملاً في تحليل السياسات بشكل عام بل تم التركيز على بعضها واهمال البعض الأخر ومن هذه المتغيرات التي اهملت دائماً هي الأزمات

المالية، حيث لم ينظر لها باعتبارها لاعباً جوهرياً في تحديد الأدوات والوسائل الكفيلة بتنفيذ أهداف السياسات الداخلية والخارجية، ولم يتم اختبار كيف تجبر الأزمات المالية صناع السياسات على التفكير في إعادة النظر في استراتيجياتهم واستبدال الأدوات والوسائل بما يتناسب وتأثيرها وبالتالي تحاول هذه الدراسة أن تقول أن الأزمة المالية من أشد أنواع المتغيرات التي تستبطن قدرة هائلة على إجبار صناع القرار في الدول على إعادة النظر في توزيع الموارد المخصصة لجميع السياسات. وبالتالي يكون سؤال البحث الاساسي هو : **ما أثر الأزمات المالية على الاستراتيجية ؟ وكيف يمكن للأزمات المالية أن تعيد صياغة السياسات وتحديد أدوات تنفيذ تلك السياسات(سياسة الولايات المتحدة في عهدي جورج بوش الأبن وباراك أوباما: إنموذجاً)**

فرضية البحث:-

تؤدي الأزمات المالية دوراً جوهرياً في تغيير استراتيجيات الدول، حيث تظهر العلاقة الارتباطية بشكل جلي بين تغيير سياسات الدول (الولايات المتحدة الامريكية في الفترة التي سبقت حدوث الأزمة المالية العالمية والفترة التي تلتها)، فضلاً عن العلاقة العكسية بين استخدام القوة العسكرية بشكل مكثف في الفترة التي سبقت الازمة وبين انحسار اللجوء اليها ما بعد الأزمة.

منهجية البحث:-

استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى الباحث للإجابة على تساؤلاتها، والفروض التي ينوي اختبارها. فقد رأى الباحث أنه من الأنسب استخدام المنهج المقارن ومنهج صنع القرار، لأنها المقتربات الذي تنسجم مع الأهداف المراد مناقشتها في الجوانب المتعلقة بصنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وتأثير البيئة الخارجية والسلوكية على صانع القرار، فضلاً المقارنة بين الفترات الزمنية محل الدراسة وبيان مدى التغير أو الثبات في السياسة الخارجية الامريكية.

المبحث الأول: الأزمة المالية العالمية

أولاً: مفهوم الأزمة

الأزمة: لغةً، هي الضيق والشدة. أما اصطلاحاً، فهي: ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن، ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المجتمع، وغالباً ما ينتج عنه تغيير كبير. والأزمة المالية: مصطلح يستخدم في علم الاقتصاد للإشارة إلى الفترات القصيرة التي يكون خلالها الاقتصاد في حالة غير مستقرة. (الرويلي، ٢٠١١: ٢) الكلمة الفرنسية "Crise" التي استخدمت في الأدبيات الفرنسية في القرن الرابع عشر الميلادي للإشارة إلى الأزمة، تنحدر من الكلمة اللاتينية "Crsis" والتي اشتقت من الكلمة اليونانية "Krisis". (العقون، ٢٠١٣: ٣). والتي تشير إلى التمييز بين الأشياء واتخاذ القرار حيالها، إلا أن الاستخدام الفرنسي لهذه الكلمة كان يقتصر على المجال الطبي المتمثل في (حرج الطبيب أمام الظواهر المرضية وصعوبة تشخيص أسبابها واختيار العلاج المناسب لها). ومن هنا انتقلت إلى وصف حالة تألم المريض واشتداد المرض عليه مع الأمل بشفائه. (رزق، ٢٠١٢: ١٧)، ثم بعد ذلك شاع استخدام كلمة الأزمة لتدخل مجالات عدة، منها: الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي. ومن هنا توسع استخدام المصطلح، وتعددت معانيه.

وتستعمل كلمة (الأزمة) في علم الاقتصاد للإشارة إلى الفترات القصيرة الأجل التي يكون خلالها الاقتصاد في حالة غير مستقرة. وقد استخدم هذا المصطلح على نطاق واسع في مجالات مختلفة وواسعة خصوصاً في الدراسات السياسية والاقتصادية، وعلى الرغم من شيوع تداوله، فإن له العديد من المعاني والتعريفات، منها: "حدث مغاير لما هو مخطط له، قد يكون متوقعاً وقد لا يكون"، أو أنها عبارة عن خلل يؤثر تأثيراً مادياً سواء إيجابياً أو سلبياً على النظام ككل". (عباس، ٢٠٠٢: ٢٨). كما أن الأزمة تعبر عن موقف أو حالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية أو السياسية تتلاحق فيها الأحداث، وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار السيطرة عليها وعلى اتجاهاتها المستقبلية. (الخضيري، ١٩٩٠: ٥٣).

وقد برعت اللغة الصينية في استيعاب التحدي الذي يواجهه صانع القرار في حالة الأزمات، إذ رمزت لمصطلح الأزمة بـ "WET-JI"، وهي عبارة عن كلمتين، تعبر الأولى عن "الخطر"، والثانية عن "الفرصة" التي يمكن استثمارها. والبراعة تكمن في إمكانية تحويل الأزمة وما تستبطنه من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية والإبتكارية التي تستثمر في الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد أفضل الحلول العملية، والقدرة هنا تكمن في إمكانية تحويل الخطر إلى فرصة يمكن استثمارها وتحويل إحباطات المحنة إلى مناخ يحفز ويخصب فعالية الجهود الإبداعية، وهذا ما أكد عليه رجل الاقتصاد الأمريكي (ميلتون فريدمان)

في كتابة "الرأسمالية والحرية" (١٩٦٢)، إذ يرى أن الأزمات وحدها سواء كانت حقيقية أو مصطنعة يمكنها أن تحقق تغيراً حقيقياً. (العقون، ٢٠١٣: ٤).

وهنا يمكن أن نستخلص من التعاريف السابقة بأن الأزمة عبارة عن موقف حرج ومعقد، وحالة من عدم التوازن تتسارع فيه الأحداث وتتلاحق وتختلط فيه الأسباب بالنتائج، وتستقر عند جملة من النتائج غير متوقعة، وصعوبة في اتخاذ قرار مناسب، الشيء الذي يحتم البحث عن أساليب وحلول مستحدثه وغير تقليدية للخروج منها أو التقليل من حدتها، كما يمكن أن تكون الأزمة نقطة تحول مركزية نحو وضع أفضل باعتبارها فرصة لتحديد نقاط الضعف في النظام المعني واطلاق القدرات الإبداعية والإبتكارية لبناء أسس نظام جديد وقوي ومتين.

ثانياً: الأزمة المالية:-

تشير الدراسات إن عبارة الأزمة المالية ظهرت للمرة الأولى عند الكاتب (الكونت دي لاس كاس)، وذلك عام (١٨٢٣)، وتحوي الأزمات المالية في غالبها مجموعة المشاكل النقدية والمصرفية، ومشاكل الديون. (العقون، ٢٠١٣: ٤). وتعرف بأنها انخفاض مفاجيء في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، وهذه الأصول إما رأس مال مادي يتم استخدامه في العمليات الإنتاجية، مثل: الآلات، والمعدات، والأبنية، أو يكون أصول مالية؛ أي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو المخزون السلعي، كالأسهم، وحسابات الادخار، أو حقوق ملكية للأصول المالية، ويطلق عليها مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية للنفط أو العملات الأجنبية كمثال، فإذا انهارت قيمة أصل ما فجأة، فإن ذلك يؤدي إلى انهيار قيمة الأصول الباقية، وبالتالي يعني إفلاس المؤسسة وانهيارها أيضاً. (قندح، ٢٠٠٩: ٩). وكذلك تعرف بأنها "التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة دول والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي والمحلي في أداء مهامه الأساسية لأهم الشركات الصناعية في السوق لما لها من أثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية". (الحسيني، ١٩٩٩: ٢٠١). وتعرف أيضاً بأنها "وقوع خلل خطير ومفاجيء نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية، ويتضمن اخطار أو تهديد مباشر وكبير للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذه الخلل تدخلاً سريعاً وفعالاً من جميع الأطراف ذات العلاقة". (بصبوص، ٢٠١٢: ١٩). كما يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها إنقطاع بالنسبة إلى مجرى النمو الاقتصادي، فالأزمة بهذا المعنى تأخذ بُعدين رئيسيين. (غرايبة، ٢٠١٠، ص٢٤): البعد الأول: يُحدث الرعب الناجم عن التهديد للكيان الإداري المؤسسي الحالي والمستقبلي تهديداً أخر باضمحلال الحصص التنافسية وعدم الإيفاء بالالتزامات من جانب

المؤسسة تجاه المقرضين. البعد الثاني: ضغط الزمن المتاح لاتخاذ القرار السريع والفعال. وتتميز الأزمة المالية بعدة خصائص تميزها عن باقي الأزمات الأخرى، ومن أهم تلك الخصائص منها: المفاجئة – التهديد– ضيق الوقت للمعالجة– طول الفترة والتعقيد. (الموسوي، ٢٠١١: ٢١). وللازمات المالية انواع عديدة منها: أزمات العمله وأسعار الصرف– الأزمة المصرفية – أزمة ائتمان– أزمة أسواق المال. للمزيد انظر: (دبار، ٢٠١٣: ٥) (حجاج، ٢٠١٢: ٦٧)(كورتل. رزيق، ٢٠٠٩: ٧) (الخزرجي، ٢٠٠٩: ٨) (خالد، ٢٠١٣، ٧).

ثالثاً: أسباب الأزمات المالية

تفعل الكثير من العوامل دوراً هاماً في انفجار الأزمات المالية وبالتبعية تؤدي لازمات اقتصادية شاملة، مثل القروض الاستهلاكية والعقارية أو في قطاعات مختلفة مثل القطاعات الحكومية أو الصناعية أو التجارية والذي يؤشر إلى أن جميع الأزمات المالية التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية المختلفة كانت بسبب التوسع في منح القروض. بالتالي تكون المبعث الأولي لحدوث الأضطراب المفضي للازمة المالية(حجاج، ٢٠١٢: ٦٨) (دبار، ٢٠١٣: ٧). كما يلعب الخلل في تطبيق السياسات المالية والنقدية الكلية خاصة وسياسات التدخل الحكومي والتوسع في السياسات التحررية وكذلك الحمائية اذا ترافقت مع انعدام الشفافية وغياب الرقابة الفاعلة وانتشار الفساد والاحتيال والتلاعب في حقيقة البيانات والنقص الحاصل في المعلومات المتحصلة عن نشاط كل مؤسسة مالية إلى الضبابية وفقدان السيطرة على السوق، بالتالي تكون المبعث الأولي لحدوث الاضطراب المفضي للازمة المالية. (الصائغ، ٢٠١٢: ٣٣٧). وتزايد الاعتماد على المشتقات المالية: وهو عبارة عن توليد موجات متتابعة من الأصول المالية بناءاً على أصل مالي واحد، ويمكن عبر هذه العملية تحويل القروض إلى أوراق مالية تعرف (بالتوريق)، وهذه بدورها تنتج أصول مالية أخرى وهكذا دواليك، وخطورتها تكمن في أن الأصول المتولدة منها لا تستند إلا على اصل مالي واحد، فإذا تعرض الأصل إلى انهيار في قيمته يعني ذلك انهيار الأصول التي بنيت عليه جميعاً، وهذا ما حدث في الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧–٢٠٠٨). (غرايبة، ٢٠١٠) (عبد اللطيف،٢٠١١: ١٠٢) (دبار، ٢٠١٣: ٧). كذلك قد تنتشر الأزمة من دولة الى دولة اخرى ومن مؤسسة إلى أخرى، مثل أثر العدوى وهو ما يطلق عليه بالمخاطر النظامية وهذا يفسر لنا لماذا الأزمة المالية في الوقت الحالي تعتبر عالمية التأثير؛ لارتباط الاسواق والمؤسسات المالية حول العالم ببعضها البعض. (Kaufman، ٢٠٠٣: ٣٧٤).

المبحث الثاني: الاستراتيجية

أولاً: الاستراتيجية:-

تقليدياً تعرف الاستراتيجية بانها: "فن كبار القادة العسكرين" أو "فن الأشياء العامة". (نعمه، ١٩٨٨: ٥٦). إلا أنها بفعل تطور الزمن خرجت عن طابعها العسكري لتشمل الحياة السياسية في كافة مجالاتها. (شبلي، ٢٠١٣: 13) فهي الرابط بين السياسة والحرب وهي احدى الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق أغراضها. (شبلي، ٢٠١٣: 14) وهي بمثابة علاقة بين أطراف متعددة مثل: الشعب، القيادة، الجيش، الحكومة. (Witz, 1978: 241). وهي "فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف سياسي" كما قدمها (ليدل هارت). (شنافة، ٢٠١٢: ١١٥). وهي "ميدان النشاط العملي للقيادة السياسية والعسكرية العليا والرئاسات العليا المختلفة والذي يهدف إلى فن تجهيز الدولة والقوات المسلحة للحرب وإدامة الصراع المسلح في ظروف تاريخية محددة". (نعمه، ١٩٨٨: ٨١). وهي استراتيجية السياسة كون السياسة هي العامل الوحيد المحدد للعمل بما تتضمنه من مسارات متعددة تكون فيها الحرب احدى الوسائل. (ميدإيرل، ١٩٥٧: ٣٨) فهي اذاً فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة كما يعتبرها (أندرية بوفر) فضلاً عن انها "فن وعلم استخدام القوة الوطنية في مختلف الظروف لتحقيق أنواع ودرجات مطلوبة من السيطرة على الخصم، وذلك عن طريق استخدام القوة أو التهديد بها أو الضغط غير المباشر أو الدبلوماسية أو الحيلة أو الوسائل السياسية الأخرى لبلوغ أهداف الأمن القومي". (نعمه، ١٩٨٨: ٥٦). لذلك توجد هنالك استراتيجية شاملة أو ثانوية والتي تحدد بالحقل الذي توظف له، فمن الممكن أن نقول أن هنالك استراتيجية عسكرية أو استراتيجية دبلوماسية – سياسية أو استراتيجية تربوية أو استراتيجية إدارية عامة أو خاصة. (شنافة، ٢٠١٢: ١١٦).

وبطبيعة الحال ونتيجة لتوسع استخدام مصطلح الاستراتيجية لوصف اشياء عديدة كان لابد أن تتأثر الاستراتيجية بعوامل عديدة واهمها: (شبلي، ٢٠١٣: ١٧). الأهداف التي تسعى إلى إنجازها ضمن اطار زمني محدد وهنا لا بد من تحديد الأولويات وعدم الخلط بين الأهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة، وكذلك عدم الخلط بين الأهداف المرحلية ذات الطبيعة التكتيكية والأهداف الوطنية ذات الطبيعة الاستراتيجية، ويمكن التميز بين نوعين من الأهداف: الأهداف التي ترتبط بوجود الدولة ذاتها، وهي أهداف تتسم بالدوام النسبي، والأهداف المؤقتة التي تنشأ نتيجة لتغير بعض الأحوال السياسية الداخلية والدولية، والموارد والإمكانات الداخلية التي يمكن استخدامها في الوصول إلى تحقيق الأهداف ومستوى إعداد هذه الموارد والإمكانات ليصبح بالإمكان استخدامها لتحقيق الأمثل للغايات، ويتطلب ذلك إيجاد توازن بين المصادر المتاحة والأهداف المطلوب تحقيقها، وطبيعة البيئة الداخلية والخارجية والمتغيرات السياسة والاقتصادية

والاجتماعية والتكنولوجية، وهي البيئة التي تسعى الاستراتيجية لمواجهتها: صراع، نزاع، أزمة، مشكلة ... إلخ، ونوعية الأدوات والوسائل التي يجري توظيفها، والتي تتنوع بين: أمنية، عسكرية، سياسة، اقتصادية، ويمكن اللجوء إلى استخدام الدعاية وكل ما تنتجه التكنولوجية من أدوات وأساليب، والملاحظ أنه يتم التركيز في وسيلة أو أكثر في مدة معينة من قِبل دولة ما، ولكن تبقى الوسيلة الأمنية والعسكرية من الوسائل الأساسية التي تلجأ القوى الكبرى والمهمة إلى استخدامها أو التهديد بها في أحيان كثيرة لإدامة مصالحها الحيوية.

ثانياً: أنواع واتجاهات وأنماط التغير في الاستراتيجية الدولية

هناك انواع عديدة تمت مناقشتهما لاستراتيجيات الدول منها: استراتيجية الصراع، والتي تتضمن استخدام أدوات الصراع لتحقيق النصر على بلد أو أيديولوجية معينة، واستراتيجية الصراع التعاونية، والتي تتضمن مزيجًا من الصراع والتعاون للحفاظ على النفوذ العالمي أثناء التعاون في بعض المجالات المشتركة. ونرى أمثلة على هذه الاستراتيجيات في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، وكذلك الولايات المتحدة وأوروبا (مقلد، ١٩٨٣: ١٣). كما قد تفضل الكثير من الدول استراتيجية فاعلة – منفتحه، تفتش فيها الدول عن أدوار عالمية أو إقليمية، وتستثمر الدول في ظل هذه الاستراتيجية الطرق المودية إلى إنشاء أحلاف وتكتلات دولية وإقليمية. كما قد تعتمد بعض الدول استراتيجية محايدة – منفتحة، تمارس فيها دور اللاعب الإيجابي في صياغة وإدارة علاقاتها الخارجية، وتكاد تختفي هنا التحفظات العقائدية، فعلى سبيل المثال، اتبعت (الهند) استراتيجية تقوم على الابتعاد عن الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي أبان الحرب الباردة. وتتبع بعض الدول استراتيجية منكفئة على مصالحها، والحفاظ على ديمومة كيانها المستقل وإدارة علاقات دبلوماسية تقليدية غير باحثة عن أدوار أو أطماع تعبر حدودها، مثل الأردن، وتونس. (شنافة، ٢٠١٢: ١١٨).

ولكون الاستراتيجية غير ثابتة أو غير مستقرة في عالم متغير، فإن الأستاذ الأمريكي (تشارلز هيرمان) يقدم مجموعة من أنماط التغير الاستراتيجي للسياسة الدولية فمنها: (شنافه، ٢٠١٢: ١١٩) استراتيجية التغير التكيفي، ويقصد به التغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية ما مع بقاء أهداف السياسة وأدواتها تجاه التعاطي مع تلك القضية كما هي دون المساس بها أو تغيرها، و التغير البرنامجي، والذي يتعرف إلى تغيير أدوات السياسة ووسائلها من دون تغير فيما يتعلق بالأهداف والغايات المقصودة من ورائها، والتغير الهدفي، وفي هذا النمط تتغير أهداف السياسة ذاتها ومن ثم تتغير أدواتها ووسائلها بالتبعية. والتغير التوجيهي، وهو أكثر

الأنماط الأربعة تطرقاً وجذرية أذ يتعرف إلى تغيير يمس التوجه العام في السياسة الخارجية للدولة بما في ذلك تغيير الاستراتيجيات وما يتبعها من أهداف وغايات ووسائل وأدوات (ويقصد بها جميع الوسائل الاقتصادية من موارد طبيعية وحجم الإنتاج والحالة المالية والتجارية والوسائل العسكرية من نوع التجهيز العسكري من عتاد وأسلحة وعديد الأفراد ككل، ومنظومة الأفكار الأيدولوجية والحضارية ودرجة التعبئة السياسية الداخلية والخارجية ووحدة الرؤية داخل الدولة) (ثابت، ٢٠٠٤: ٤٢) فقوام الاستراتيجية الشاملة أو الكبرى هو اعتمادها على المزاوجة بين الوسائل المعنوية والمادية بصورة متوازنة ومراعاة الظروف المحيطة، وهذه المزاوجة تحقق في نهاية المطاف أهدافها الموسومة في تنفيذ وتحقيق الاستراتيجيات الشاملة.

المبحث الثالث : الأزمة المالية العالمية والاستراتيجية الأمريكية

يزخر التاريخ الاقتصادي بعدد كبير من الأزمات المالية، فالفترة الزمنية الممتدة من القرن السابع عشر وحتى القرن الحالي شهدت العديد من الأزمات المالية والتي كانت في غالبها أزمات مصرفية. (بن زواي، ٢٠٠٩: ٦)، أهمها تلك التي حدثت في (١٩٢٩ – ١٩٣٣) التي يطلق عليها بـ"أزمة الكساد العظيم" والتي استمرت تأثيراتها على مدار عقدين من القرن الماضي وتسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله. (دبار، ٢٠١٠: ١٢). الى أن جاءت الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)* كنظير موازي لأزمة العام ١٩٢٩-١٩٣٣ من ناحية التأثير والانعكاسات، بل كانت هذه المرة أوسع تأثيراً وشمولية من أزمة العام (١٩٢٩-١٩٣٣). حيث شهد الاقتصاد العالمي هزة عنيفة في العام ٢٠٠٧، بدأت في القطاع العقاري الأمريكي لتتطور بعد ذلك إلى أزمة مالية اتسع مداها الجغرافي لتعم أغلب اقتصاديات العالم محدثة أزمة اقتصادية خانقه كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر المتضررين منها، إذ تعرض الاقتصاد الأمريكي لأزمة مالية كارثية، تمثلت في إفلاس كبريات المصارف والبنوك وشركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية. تحولت فيما بعد الى أزمة عالمية بحجم لا يمكن تصوره وفي نطاق شاسع مست جميع الدول الصناعية المتقدمة، وكذلك الدول النامية، فقد كانت بداياتها في القطاع المالي وعلى وجه التحديد في القطاع العقاري في الولايات المتحدة لتزحف بسرعة هائلة لتعم الاقتصاد الكلي وخصوصاً في القطاع الإنتاجي والتمويل. (عامر، ٢٠١٠: ٧٨-٧٩).

لم تكن الأزمة المالية وليدة لحظة هجوم إرهابي أو كارثة طبيعية، وإنما نتجت عن جملة من الأحداث والتداعيات سبقتها، ساعدت أو ساهمت بشكل رئيسي في ظهورها أو انفجارها، منها

* ونقصد بها أزمة الرهن العقاري وما تلاها من أزمة مالية أصابت الاقتصاد الأمريكي والعالمي.

ما يتعلق بأسباب اقتصادية وأخرى تنظيمية وسياسية، ابرزها: الأداء السلبي للاقتصاد الأمريكي، حيث سبقت الأزمة أحداثاً اقتصادية أثرت سلباً على أداء الاقتصاد الأمريكي، منها: التراجعات الحادة التي سببتها أزمة قطاع التكنولوجية أو الإنترنت، العام ٢٠٠٠، كذلك أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والتي تركت انعكاسات سلبية زادتها الإجراءات التي اتخذتها السلطات الأمريكية، والتي مهدت فيما بعد الطريق لانفجار فقاعة الرهن العقاري، العام ٢٠٠٧، والذي ولد عجز في الميزانية بلغ العام ٢٠٠٨، ٤١٠ مليار دولار (حسني، ٢٠٠٩: ٥) في الوقت الذي توفرت إدارة بوش الأبن في بداية عهدها على فائض مالي بلغ ٢٥٥ مليار، إلا أن الإنفاق العسكري على الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة بعد هذا التاريخ أدى إلى تحول الفائض إلى عجز ساهم في التأثير على النشاط الاقتصادي الأمريكي بشكل كبير(عبد اللطيف، ٢٠١١: ١٠٨)، وهذا الأمر ادى بالضرورة الى عجز تجاري كان من نتائجه انخفاض في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة وعطب في النظام المصرفي والذي ساهمت جملة من السياسات في ما يشبه الموت السريري، منها: تخفيض أسعار الفائدة والتوسع في منح القروض عالية المخاطر وتوريق القروض و ضعف الرقابة والإشراف على الأسواق المالية والتي افضت فيما بعد الى انهيار المؤسسات المالية وتحول الازمة المالية من نطاقها المحلي الى النطاق العالمي. للمزيد انظر : (حجاج، ٢٠١٢: ١١١) (مرابط، ٢٠٠٩: ٨) (بلقاسم، ٢٠٠٩: ٦) (رزق، ٢٠١٢: ٦٢).

المبحث الرابع: الاستراتيجية الأمريكية في عهدي الرئيس جورج بوش الأبن والرئيس باراك اوباما

إن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية (العالمية) هو حماية الأمن القومي الأمريكي في نطاقه الداخلي والخارجي، ومنع الاعتداء على أي من مصالحها الحيوية حول العالم؛ أي أن استراتيجياتها تنطلق من فكرة المحافظة على المصلحة القومية وتطويرها. (قادري، ٢٠٠٩: ٤٩). ويدعم هذا الأمر قوة عسكرية فريدة من نوعها غير قابلة للمنافسة عالميًا، وهي تعمل على تطويرها باستمرار من خلال برامج الإنفاق الكبيرة، فقد بلغت نسبة الإنفاق العسكري في العام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، ٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم يعادل ما تنفقه جميع القوى الكبرى مجتمعة أو أكثر. (ديبل، ٢٠٠٩: ٣٥٨). وهذا مؤشر يدل على اعتماد الولايات المتحدة على القوة العسكرية في تنفيذ سياستها الخارجية، ودليل على ذلك لجوئها المستمر للقوة العسكرية، وتكرار توظيفها للتعامل مع الشؤون الخارجية من خلال أسلوب الردع(ردع الاتحاد السوفيتي السابق) والإكراه أو الإجبار(التعامل مع كوريا الشمالية وايران بسبب البرامج النووية)

وأسلوب التدخل المباشر(احتلال العراق وافغانستان) وغير المباشر(التدخل في ليبيا)، للمزيد انظر: (مردان، ٢٠١٤: ٤٦) (الفتلاوي، ٢٠٠٢). فضلاً عن قوة اقتصادية وسياسية وثقافية كبيرة مكنتها من فرض اجندتها على المستوى العالمي(ابراهيمي، ٢٠١٢: ٦٦).

أما أهدافها في ما يخص الشرق الأوسط(حالة الدراسة) فمن الممكن إيجازها بالتالي: حماية أمن اسرائيل، والمحافظة على التوازن العسكري بينها وبين الدول المحيطة بها وخصوصًا الدول العربية و تأمين استقرار وديمومة إنتاج وتصدير النفط من المنطقة إلى الأسواق الأمريكية، والأسواق العالمية، ومنع أي قوة أخرى من التحكم بهذا المسار، واستعمال النفط كوسيلة للضغط على القوى المنافسة الأخرى وحتى على الدول الحليفة للولايات المتحدة، مثل الاتحاد الأوروبي و حماية الأنظمة ذات العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، مثل: الدول الخليجية وتوسيع قاعدة العلاقات الاقتصادية والتجارية في المنطقة، ودمج أسواقها بالأسواق العالمية في عصر ما بات يعرف بالعولمة. (قادري، ٢٠٠٩: ٥٠).

اولاً: الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد الرئيس السابق جورج بوش الابن

الفترة الأولى: بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تشير المعطيات التي تلت هذا الحدث التاريخي أن تحولاً نوعيًا قد طرأ على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كانت السياسة الخارجية الأمريكية أقل انخراطاً في الشؤون الدولية "مع اعتماد ادارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون على الجانب الاقتصادي والتوجه نحو اعادة تشغيل الاقتصاد الامريكي". ترافق مع هذا التحول تسلم الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) للسلطة في الولايات المتحدة، والذي أثار الجدل حول متبنياته الفكرية والدينية، حيث أظهرت (استراتيجية الأمن القومي) الأمريكية ٢٠٠٢ بروز فلسفة جديدة للولايات المتحدة للتعامل مع العالم، ترتكز على التأكيد أن الولايات المتحدة ليس بوسعها الانتظار إلى أن تتعرض لهجوم (ارهابي) أخر معلنةً عن استراتيجيتها القائمة على فكرة الانتقال من استراتيجية الردع والاحتواء إلى أسلوب جديد قائم على العمل الإستباقي بذرائع وقائية كوسيلة أساسية ورئيسية.(علي، ٢٠٠٨: ٧٣-٧٥)، رافق ذلك الصعود المدوي للتيار المحافظ الجديد بعد خسارة الديمقراطيين في انتخابات التجديد النصفي، ومن ثم خسارتهم موقع الرئاسة الذي فتح الباب أمام هذا التيار أن يسيطر على مركز القرار السياسي والتشريعي في الولايات المتحدة. (هلالات، ٢٠٠٦: ٩٠). وبالتبعية كان الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن)، أظهر في بداية تسلمه هذا المنصب ميلاً للتماهي مع أطروحة هذا التيار. فالخلفية الدينية التي يرتكز عليها (بوش) تدعم هذا التوجه حيث بانت هذه السيطرة في اللغة التي استخدمها الرئيس

الأسبق(جورج بوش الأبن) في خطاباته عبر استخدامه العبارات ذات الصبغة الدينية، والتي من ابرزها: "إن الإرهابيين يمقتوننا لأننا نعبد الرب بالطريقة التي نراها مناسبة". فعبارة الرب لا تكاد تفارق خطاباته وهي دليل على ميولة إلى التفسيرات الدينية للأحداث السياسية. (العنزي، ٢٠٠٧: ٣٨) فضلاً عن الميل بشكل متطرف للتصرف بطريقة انفرادية في السياسة الخارجية. فأحداث ١١ أيلول/سبتمبر أرجعت الولايات المتحدة إلى عمق الشؤون الدولية، رغم السمعة السيئة التي تحلت بها أمام العالم. (هلالات، ٢٠٠٦: ٩٣). هذه الخطابات والتصرفات خلقت جو من الخوف على المستوى العالمي من حساسية التعامل مع الولايات المتحدة المتوترة والمنفعلة، لذلك حققت تلك التصرفات عملياً قدرة على حشد الدعم الداخلي للمضي في نهجها الانفرادي عبرا اقناع الرأي العام الأمريكي في أن مصلحة الولايات المتحدة العليا لا تتحقق إلا عبر اللجوء إلى القوة العسكرية تجاه الأعداء في الخارج، واضطرت غالبية دول العالم على التعاون مع الولايات المتحدة من باب تجنب المشاكل معها. لذلك أن الصورة الاوضح للسياسة الخارجية الأميركية آنذاك تميل لعسكرة السياسية الخارجية عن طريق تطوير استراتيجية قائمة على التدخلية المباشرة أو الحرب الاستباقية، واجراء وقائي ضد تهديدات محتملة للمصالح الأمريكية، وهذا ما تأكد عند احتلال افغانستان ٢٠٠١، والعراق ٢٠٠٣، تحت ذرائع الحرب ضد الإرهاب، وتهديد القيم الأمريكية (العنزي، ٢٠٠٧: ٤٥) بعيداً عن المنظومة الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن في سابقة تدلل على الاستخفاف بالقوانين الدولية وأجهزة تنفيذ هذه القوانين، وتغليب لغة القوة في تعامل الولايات المتحدة مع العالم آنذاك. (فهمي، ٢٠٠٨: ٢١٥-٢٢١).

الفترة الثانية

أن أوهام واشنطن حيال قدراتها العسكرية سببت لها جملة من الإخفاقات، أبرزها الحرب على العراق، فالولايات المتحدة بعد أن منيت بالفشل في العراق، أظهرت حاجة ملحة لأوروبا والصين وروسيا، كذلك الأمم المتحدة، في ما يتعلق بالشرق الأوسط، وقضايا الأمن العالمي، وبرز ذلك في المداولات متعددة الأطراف، بشأن الملف النووي، والواقع اللبناني والفلسطيني. حيث ألحقت الحرب ضررًا كارثيًا في صورة الولايات المتحدة الأمريكية في أذهان العالم، ولم يعد العالم يصدق ما يقوله الأمريكي، فعلى سبيل المثال استمر الرئيس في التأكيد على أن الولايات المتحدة عثرت على أسلحة دمار شامل في العراق، بينما الواقع يتحدث عن شيء أخر مغاير. لذلك تراجع تأييد الولايات المتحدة الأمريكية في الملفات التي كانت على رأس اجندة الادارة من مجيئها للسلطة، منها: الملف النووي الإيراني، والكوري الشمالي، حيث سبب سلوك رئيس الولايات المتحدة حالة من الشك حيال خطوات واشنطن في أي مكان حول العالم. (بريجنسكي،

٢٠١٢: ١٥٢-١٥٥). وبالتالي ساهمت هذه الاجواء انعكاس لوحظ بعد أظهرت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام ٢٠٠٦، تراجعا ملحوظًا بشأن الاعتماد على القوة الذي استولى على صياغة وأولويات استراتيجية ٢٠٠٢، وحلت محلها استراتيجية تقوم على الحاجة للمؤسسات الدولية، والتمركز على الدبلوماسية الثنائية والمتعددة، وكذلك دبلوماسية الرأي العام. (دبيل، ٢٠٠٩: ٦٤٧). إذ سبق الإعلان عن (استراتيجية الأمن القومي)، ٢٠٠٦، دعوة من قِبل مؤسسات الفِكر والتخطيط الاستراتيجي الأمريكي إلى ضرورة إعادة النظر في استراتيجيات الإدارة التي تعتمد على الوسائل العسكرية، وإلى اعتماد تفضيلات قائمة على الوسائل الدبلوماسية (القوة الناعمة) بسبب التكلفة الباهظة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الاعتماد على الوسائل الصلبة، ومجيء الوقت للاستثمار في الوسائل الأقل تشددًا، لأنها أقل كلفة وأكثر فعالية. (السويدي، ٢٠١٤: ٣٣٢). فقد شهدت الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) أكبر عجز تجاري، وأضخم عجز في الميزانية في تاريخ الولايات المتحدة، وازداد اعتمادها بشكل كبير على الاقتراض الخارجي الذي وصل إلى مستويات هائلة، فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة بشكل غير مسبوق، كل ذلك يظهر أن الهبوط المفاجئ في القوة المالية والعسكرية يعطينا المؤشر الأبرز على تحول الإدارة آنذاك نحو الدبلوماسية، وتفضيلها للوسائل التعددية في الفترة الثانية لجورج بوش الابن. (شيباني، ٢٠١٠: ١٢٨).

ثانياً: الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس (باراك أوباما)

الفترة الأولى: مَثل انتخاب المرشح الرئاسي باراك أوباما لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد ثمان سنوات قاسية وكارثية تحت إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن والذي سلم بدوره لخلفيته تركه هائلة مع سياسة خارجية مختنقة واقتصاد متهالك وقدرة عسكرية مرهقة في أفغانستان والعراق. (قاسم، ٢٠٠٩) لذا كان على الرئيس الأسبق (باراك أوباما) التعرف على حقيقة تراجع النفوذ والتأثير الأمريكي بسبب السياسات التي اتبعتها إدارة الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) والتي فرضت بدورها على الرئيس آنذاك (باراك أوباما) أن يبادر بطرح مجموعة من السياسيات التي من خلالها يستطيع التعامل بفعالية وبما يخدم الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية. وفي هذا الإطار فقد عمل الرئيس (باراك أوباما) على إعادة ترتيب الأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط على سبيل المثال: من خلال خطوته الأولى في عدم جعل العراق هو القضية الرئيسية، كما في الأعوام السابقة. لذا، عمل بصورة تدريجية على تخفيف الوجود العسكري الأمريكي في العراق، كذلك تركيزه على قضايا أخرى في العالم أراد من خلالها إبراز نوعية جديدة من السياسات قائمة على المزج بين القدرات الصلبة

التي تملكها الولايات المتحدة والقدرات الناعمة تحت مفهوم جديد عرف فيما بعد بـ "القوة الذكية". ومن أبرز تلك القضايا في الجانب السياسي الصراع العربي الفلسطيني–"الإسرائيلي"، والجانب الأمني، قضية العراق، وأفغانستان، والملف النووي الإيراني، إضافة للإشكاليات التي شابت العلاقة بين بلاده والعالم الإسلامي، وتداعيات الربيع العربية، وكيفية الموازنة بين تلك الملفات والأوضاع الداخلية التي تتعرض للأزمات الآنفة الذكر، أبرزها الأزمة السياسية والخلاف السياسي الحزبي في الولايات المتحدة بشأنها وبشأن السياسات الخارجية. فضلاً عن الأزمات الثلاثة المركبة المتكونة من العجز المالي المتضخم، والتمدد الدفاعي في الخارج، والخلل والدين المالي المتعاظم. (الحسن، ٢٠٠٩). فمهمة الرئيس الأسبق آنذاك (باراك أوباما) هي الظهور بمظهر القوي في ظل موارد أقل وتحسين صورة الولايات المتحدة دون الظهور بمظهر الضعيف. (بيومي، ٢٠١٠) مستعيناً بوضعية التكيف والتراجع التكتيكي نتيجة ضغط الواقع الميداني والأزمات المالية المتكررة، فالتفكير الاستراتيجي لإدارة الرئيس الأسبق(باراك أوباما) استند على التحرك في دائرة التعديل، وليس التغيير الجذري، وهي ليست انقلابية بالمرة. (ماضي، ٢٠١٠). إن استراتيجية أوباما حينها كانت سياسة تدارك وتهدئة، فهو لم يطرح بديلاً عن فلسفة القوة، غير أنه استند على المقاربات التي ترفض سيطرة المحافظين الجُدد وعلى رأسها مقاربة (مشروع إصلاح الأمن القومي الأمريكي الذي صدر تقريره الأول في العام ٢٠٠٨)، وهو بمثابة وثيقة استراتيجية ومراجعة محورية وهيكلية للأمن القومي الامريكي إضافة إلى الوثائق لاستراتيجية القومية والتقارير الرسمية الأمريكية الصادرة في عهد أوباما أهمها: (وثيقة استراتيجية الاستخبارات القومية) في ٢٠٠٩ و(وثيقة المراجعة الدفاعية) في ٢٠١٠ و(وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي) ٢٠١٠ أيضاً التي تشمل جميعها الاطار النظري للتفكير الاستراتيجي الامريكي في عهد اوباما. (بلعبد، ٢٠١٢: ٦٥).

ركزت رؤية أوباما على مشروع اصلاح الأمن القومي الأمريكي والذي طرح في سياق (القوة الذكية) حيث صدرت دراسة قريبة من هذا المفهوم تحت عنوان (ضمان الامن في عالم مضطرب: الحاجة الملحة لإصلاح الامن القومي). (سلمان، ٢٠٠٩) والانتصار في الحروب الراهنة بعد السنوات السبعة التي مضت قبل هذه الوثيقة، حيث تعرضت قدرات الجيش الأمريكي للاستنزاف والإهانة في حرب أفغانستان والعراق، والعمل على بناء القدرات التكيفية للتعامل مع حروب المستقبل. المثير للإنتباه أن تزامن الكشف عن هذه الوثيقة مع الإعلان عن الموازنة الدفاعية الأمريكية لعام ٢٠١١، والمقدرة بـ ٧٠٨,٨ مليار دولار، والتي شهدت زيادة قدرها ٤٤ مليار دولار عن العام ٢٠١٠ . (باكير، ٢٠١١). وكما وفرت المراجعة الدفاعية الاطار النظري

والعملي للولايات المتحدة ومدتها بالآليات اللازمة لمواجهة التحديات وعبور مرحلة الكابوس الذي أدخل الولايات المتحدة فيه سياسات (جورج بوش الابن) لخصت هذه الاستراتيجية أهدفها في:

- الانتصار في حروب اليوم بتعطيل التشكيلات (الارهابية) خصوصاً تنظيم القاعدة.
- منع وردع النزاعات التي تهدد المصالح الأمريكية في العالم.
- الاستعداد لهزيمة الخصوم وترجيح النجاح في مختلف المواجهات المحتملة. (بلعبد، ٢٠١١: ٧٠)

نجد أن أهم ما ورد في الوثيقة هو آخذها في الاعتبار طبيعة المتغيرات الرئيسية في النظام الدولي والتحول الكبير في طبيعة التهديدات، كما أحدثت الوثيقة تغيراً كبيراً في الأولويات، حيث لم تعد الحروب التقليدية التي ركزت عليها الإدارة السابقة هاجساً أمريكياً ومنحت الأولوية لصالح (النصر في الحروب والنزاعات المسلحة الحالية الغير تقليدية)، وألحت الوثيقة على ضرورة المواءمة بين الحاجة للانتصار على الإرهاب والاستعداد لمواجهة التحديات والمخاطر المستقبلية داخلياً وخارجياً. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠) .

أما الوثيقة الثالثة، المتمثلة في (وثيقة استراتيجية الامن القومي الامريكي الصادرة في حزيران ٢٠١٠). فقد صدرت التوجهات الاستراتيجية العامة لإدارة الرئيس (باراك اوباما) وتعد هذه الوثيقة بمثابة الاطار العام الذي ستسير بموجبه الإدارة في تعاملها مع الشؤون العالمية سياسياً وأمنياً واقتصادياً فكانت عناوينها الرئيسية تتمثل في: (بلعبد، ٢٠١١: ٧٢-٧٣) بناء الأسس في الداخل وتتضمن إعادة بناء القدرات الاقتصادية كأساس لقوة أمريكا الشاملة وتعزيز الديمقراطية الأمريكية على اعتبار أن القيادة الاخلاقية قائمة على قوة النموذج واعتماد سياسة (الانخراط المباشر) التي تتضمن التعامل مع الدول والمؤسسات حول العام على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وتطوير نظام دولي عادل يدفع باتجاه العمل الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة.

أما بخصوص أولويات الأمن القومي الأمريكي، فحددتها الوثيقة في ثلاثة محاور أساسية متمثلة في (الأمن الداخلي، والقدرة على التعافي، وفي عرقلة وتفكيك وهزيمة (القاعدة) ومنع ووقف انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية)، مقارنة بوثيقة (جورج بوش الابن) للأمن القومي الصادرة عام ٢٠٠٢، فإن وثيقة العام ٢٠١٠، جاءت لتغطي الفشل الذريع للإدارة السابقة في مواجهة الأزمات المتراكمة، وهذا يُعد فارقاً جوهرياً بين الوثيقتين، وأبرزها: (الحسن، ٢٠٠٩). في مجال استخدام القوة، لم تشر وثيقة ٢٠١٠ إلى الضربات الوقائية غير أنها لم تتخلى عنها نهائياً إن تطلب الامر وذلك وبشكل استثنائي. في مجال التعامل مع (القاعدة)، حددت وثيقة ٢٠١٠

الخصم بشكل جلي وتم تغير مصطلح بوش عن محاربة (الإرهاب الإسلامي) إلى حركات (التطرف العنيفة) لتجنب دخول الولايات المتحدة صراع مع الدين الاسلامي. في مجال العلاقة مع الدول الأخرى، لم تقتصر وثيقة ٢٠١٠ على المنظور الاحادي لمحاربة الارهاب بل حرصت على تحديد طبيعة العلاقة بين الدول بناءً على مجموعة واسعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك كالانتشار النووي والاحتباس الحراري وانتشار الاوبئة والفوضى المقضية إلى إنتاج الدول الفاشلة وليس على أساس "من لم يكن معنا فهو ضدنا" الذي استخدمها الرئيس السابق (جورج بوش الابن) في تحديد علاقات الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية. في مجال التعاون الدولي في اطار (الدول والمنظمات الدولية)، فقد أكدت على خيار (الانخراط الايجابي) الشامل مع الدول وتأكيد دور المنظمات الدولية في المساهمة في حل الصراعات الدولية والتشديد على المؤسسات المتعددة الاطراف.

الفترة الثانية: بدأ أوباما ولايته الثانية في أواخر العام ٢٠١٢، وكما في الولاية الأولى ظل الاقتصاد الأولوية القصوى، وبرزت الحاجة أيضاً إلى الابتعاد عن مغامرات السياسة الخارجية، وبالخصوص إزاء منطقة الشرق الأوسط، وفيما يختص بالاستراتيجية الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية، فإن الحاجة إلى إعادة التموضع أو الاستدارة من الشرق الأوسط نحو منطقة أسيا – المحيط الهندي، أمست هدفاً أساسياً بالنسبة إلى إدارة أوباما. (تاشبينار، ٢٠١٤: ٦).

أمام هذا التوجه، فإن الحرب السورية التي كانت قد دخلت عامها الثاني وضعت أوباما الميّال إلى عدم التدخل أمام تحدّ صعب للغاية، فقد أصبحت سوريه مركز جذب دموي صراعي توسع نطاقه من المحلي إلى الإقليمي قافزاً إلى الفضاء الدولي. (مركز الجزيرة، ٢٠١٣: ٥). بداية العام ٢٠١٣، أتضحت ملامحها بصورة مؤلمة في أن الاستدارة نحو أسيا – المحيط الهندي لم تكن سهله، ففي السياسة الخارجية الأمريكية تقليدياً قاعدة واضحة تعتبر أن الأمر الملحّ والطارئ يأتي قبل المهم، وهذه القاعدة لم تتغير خلال عام ٢٠١٣، إذ كان على أوباما أن يعير في الجزء الأساسي منها اهتماماً أكبر بكثير لسلسلة من الأزمات في الداخل وفي الشرق الأوسط بدلاً من الديناميات المهمة في شرق آسيا. (أبو إرشيد، ٢٠١٤: ٢). فعلى سبيل المثال، في تشرين/أكتوبر ٢٠١٣، تسبب الخلل الوظيفي في سياسة الموازنة وسياسة حافة الهاوية في الكونغرس بإلغاء زيارة ذات طابع مصيري كان حينها الرئيس أوباما ينوي القيام بها لمنطقة آسيا – المحيط الهندي، ونتيجة ذلك ظلت منطقة جيوستراتيجية تمتد من أسيا الوسطى إلى استراليا مشرعة الأبواب أمام التوسعية الصينية التجارية والاستراتيجية. (بشارة، ٢٠١٣: ١٤)

في غضون ذلك، سارت التطورات في الشرق الأوسط من سيئ إلى أسوأ، ففي سوريا تجاوز النظام السوري الخطوط الحمراء الذي حدّدته الولايات المتحدة له عبر استخدامه الأسلحة الكيماوية التي أودت حسب تقارير بحياة مئات المدنيين، وفي مصر، البلد الأهم في العالم العربي وضابط إيقاع الربيع العربي، أطاح انقلاب عسكري بالنظام المنتخب ديمقراطياً، وفي الحالتين تخبطت الإدارة الأمريكية في مسعى منها للتحرك بطريقة فاعلة. أما الذين توقعوا رداً عسكرياً أمريكياً من خلال شن هجمات جوية لمعاقبة النظام السوري، فإن ظنهم خاب، عندما أطلق أوباما مفاجأة حتى في وجه أعضاء فريقة للأمن القومي عبر إعلان أنه سيسعى إلى الحصول على التفويض اللازم من الكونغرس. (تاشبينار، ٢٠١٤: ٧).

على مستوى الملف النووي الإيراني، فقد مارست إيران بعد انتخاب الرئيس روحاني دوراً تأثيرياً أعطت ملامح لصورة قادمة تحمل فرصة حاسمة لعقد صفقة مع إيران بشأن الملف النووي لم تُرد واشنطن تهديد هذه الفرصة المحفزة للانخراط من خلال مواجهة عسكرية بالوكالة في سورية، والعامل الأخر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى الامتناع من التدخل هو الارتياب من القوى السنية التي تحارب النظام السوري بالوكالة عبر الجماعات المتشددة والتي دقت نواقيس الخطر بشأنها في الولايات المتحدة. (تاشبينار، ٢٠١٤: ٨).

ونتيجة لذلك سادت حالة من التخوف واسعة النطاق من أن يتحول تسليح المعارضة السورية في نهاية المطاف إلى تسليح لهذه القوى المتشددة أخيراً، وتخوف استراتيجي من أن تندلع حرب أهلية وفوضى شديدة تشبه إلى حد كبير ما حدث بالعراق بعد سقوط نظام صدام حسين، وأمريكا من أكثر الأطراف معرفة بذلك. (مركز الجزيرة، ٢٠١٣)

لذلك، فإن الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الأسلحة الكيمياوية السورية هو الذي أضفى شرعية على نهج الإدارة الأمريكية، واعتبرته حينها نصراً للدبلوماسية الإكراهية، وعلى الرغم من أن أوباما نجح في تجنب التدخل العسكري في سورية، فقد كان لهذه السياسة نتائج غير مرغوب فيها على العلاقات مع حلفاء أساسيين في المنطقة، فقد أثار التقارب الروسي الأمريكي، والانخراط في حوار بشأن المسألة النووية الإيرانية حفيظة السعودية، وبعض دول الخليج، و"إسرائيل"، إذ اعتبروا أن إحجام أوباما عن التدخل العسكري في سوريه، رغم إشاراته السابقة التي كانت تشير إلى أنه سيتدخل قد سددت ضربة موجعه لصورة ومصداقية الولايات المتحدة في عيون شركائها وحلفائها في المنطقة. (تاشبينار، ٢٠١٤: ٨).

ثالثاً: أثر الأزمة المالية العالمية على الاستراتيجية الأمريكية (خلال فترة الدراسة)

١. **المرحلة الأولى: ٢٠٠٤-٢٠٠٧**

شهد الاقتصاد العالمي هزة عنيفة في العام ٢٠٠٧ نتيجة لانفجار فقاعة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والتي تمثلت في انهيار وإفلاس كبريات المصارف والبنوك وشركات التأمين على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية وعلى مستوى العالم.

صحيح أن الأزمة عبرت عن نفسها في العام ٢٠٠٧، إلا أن جذورها أو بداياتها سبقت هذا العام، وكما بين الباحث في أسباب الأزمة المالية نستطيع أن نؤشر أن البُعد الاقتصادي للأزمة سبق بُعدها المالي، حيث ساهم الأداء السلبي للاقتصاد الأمريكي بعد أزمة قطاع التكنولوجيا والإنترنت العام ٢٠٠٠ وما تلاها من أحداث أبرزها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والحرب على ما يسمى بالإرهاب حيث تركت هذه الأحداث انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الأمريكي، ومن هذه الانعكاسات السلبية هي عجز الموازنة الذي بلغ ٤١٠ مليار العام ٢٠٠٨، بعد أن تمتع الاقتصاد الأمريكي في عهد الرئيس الأسبق (بيل كلينتون) بفائض قدره ٢٥٥ مليار، إلا أن سياسات خلفه الرئيس (جورج بوش الابن) ساهمت فيما بعد بتحويل هذا الفائض؛ الى عجز، كذلك واجه الاقتصاد الأمريكي عجز تجاري متراكم في العام ٢٠٠٦ بلغ ٧٥٨ مسار هذه العجوزات ترافق مع معدلات نمو منخفضة، حيث بلغ النمو في الناتج المحلي للعام ٢٠٠٥، ٣%، بعد أن سجل العام ٢٠٠٤، ٤%، ليصل العام ٢٠٠٧ إلى ٢%.

الاستراتيجية الأمريكية في الحقبة من ٢٠٠٤-٢٠٠٧:

كان العام ٢٠٠١ بداية لنوع من التحول في الاستراتيجية الأمريكية، تمثل هذا التحول بعد تسلم الرئيس الاسبق (جورج بوش الابن) الذي أظهر ميلاً غير مسبوق نحو فلسفة جديدة للتعاطي مع الشؤون العالمية وعلى وجه الخصوص التعاطي مع الشرق الأوسط. فالرئيس (جورج بوش الابن) فسح المجال للتيار المحافظ أن يستولي على القرار الأمريكي مدفوعاً بتأثيرات أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ليعلن عن استراتيجيته أزاء العالم والشرق الأوسط خصوصاً، ترتكز هذه الاستراتيجية على فكرة الانتقال من الردع إلى استراتيجية الحرب الاستباقية، ومن الانعزالية إلى الانفرادية، بانت نتائجها في الحرب على أفغانستان والعراق.

التحول الآخر، رفض إدارة الرئيس السابق (جورج بوش الابن) العمل الجماعي وانتقاصها من الوسائل السلمية في حل المشكلات الدولية، وتأكيدها على أن القوة العسكري هي الجديرة بالتعامل مع المفضلات العالمية برز هذا التحول في ذهاب الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب على أفغانستان والعراق دون الحصول على موافقة مجلس الأمن، كذلك أظهرت إدارة الرئيس السابق (جورج بوش الابن) تقسيماً جديداً للعالم قائم على أن هنالك قوتين في العالم فقط،

واحدة تمثل الشر، والأخرى تمثل الخير، وكانت عدة دول في الشرق الأوسط من ضمن معسكر قوى الشر، يتم القضاء على قوى الشر من خلال القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية.

ألحقت توجهات الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق (جورج بوش الابن) ضرراً كارثياً على سمعة الولايات المتحدة، تراجع على أثرها مستوى التأييد العالمي للسياسة الأمريكية وخصوصاً عقد شعوب الدول الشرق أوسطية. كذلك ألحقت الاستراتيجية التي اتبعها (بوش الابن) ضرراً على الاقتصاد الأمريكي نتيجة للحروب التي قام بها، وما رتبته هذه الحروب من تكاليف تحملها دافع الضرائب الأمريكي جنباً إلى جنب مع الاقتصاد، فالهدف الذي ذهبت من أجله إدارة الرئيس السابق (جورج بوش الابن) إلى الحرب لم يتحقق وهو القضاء على الإرهاب ونشر الديمقراطية. وتعزيز التنمية في الشرق الأوسط بعد هذا التراجع في المستويات أعلاه، ونتيجة للضغوط التي تعرض لها المجتمع الأمريكي واقتصاده جراء سياسة الرئيس السابق (جورج بوش الابن) ظهرت الحاجة لإعادة النظر في الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الآثار السلبية الذي تركته هذه الاستراتيجية، فخرجت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام ٢٠٠٦ لتؤشر على تراجع ملحوظ بشأن أدوات القوة المتبعة، وحلت محلها الأدوات القائمة على الدبلوماسية والحاجة التي المؤسسات الدولية وتنشيط الدبلوماسية العامة، والتخلي عن فرض الديمقراطية ومساعدة الدول عن طريق المنح والمساعدات المالية والفنية وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط.

٢: المرحلة الثانية ٢٠٠٨-٢٠١١

استمر الأداء السلبي للاقتصاد الأمريكي، حيث واصل البنك الاحتياطي الفيدرالي والحكومة الأمريكية سلسلة الإنقاذات للمؤسسات المالية الأمريكية في سبيل تجنب الانهيار الكامل وإعادة الروح لسوق التسليف، إلا أن الأزمة المالية تحولت إلى أزمة اقتصادية، حيث أدت انهيارات أسواق المال الأمريكية بسبب الخسائر التي لحقت بها إلى توقف النشاط الاقتصادي، حيث انخفضت معدلات النمو لتسجل مستويات سلبية على التوالي (0.3 , 2.8-) العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بسبب انخفاض الطلب وانحسار التمويل، وكذلك سجلت معدلات ارتفاع العجز في الميزانية نسب مرتفعة بسبب زيادة النفقات وارتفاع حجم الأموال المخصصة لعمليات الإنقاذ، هذا العجز سبب أيضاً ارتفاعًا في عجز الميزان التجاري الأمريكي نتيجة لتراجع الصادرات للخارج حيث بلغ العجز في العام ٢٠٠٩ (٣٧٥) مليار دولار، واصل ارتفاعه في العام ٢٠١٠ و ٢٠١١ بمعدل (٦٣٤) مليار و(٧٢٦) مليار على التوالي.

أما الدين العام، الذي ارتفع إلى مستويات مخيفه، هو نتيجة طبيعة لارتفاع العجوزات في الموازين التجارية والعامة وسياسة النفقات المتزايدة، وقد شكل كابوساً للولايات المتحدة وللعالم إذا ما عرفنا أن نسبة ٤٧% من هذا الدين يمتلكه أجانب، إضافة إلى أن المؤشرات على قدرة الولايات المتحدة للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المقرضين، قد لا تسمح بها ظروف الاقتصاد الأمريكي في ظل تراجع معدلات النمو، وارتفاع نسب العجوزات، وانخفاض مستوى الاستهلاك، الذي يعتمد عليه الاقتصاد الأمريكي بشكل أساسي لاسترداد عافيته، لذلك واجهت الحكومة الأمريكية مأزقاً كبيراً في العام ٢٠١١ عندما وصل الدين العام لمستوى قياسي بلغ (١٥,٠٤٥) ترليون دولار مع عدم قدرة الحكومة الأمريكية على خدمة ديونها ومواجهة زيادة النفقات، مما تطلب منها رفع سقف الدين العام بعد معارك سياسية بين الحزبين في الكونغرس، إولى أثار هذه الخطوة كانت أن خفضت وكالة التصنيف الائتماني Credit rating agency (ستاندرد آند بورز) Standard & Poor's تصنيف الديون الأمريكية نقطة واحدة، وهو إجراء له مردودات سلبية على سمعة الولايات الأمريكية، وقد يشكل تحدي إذا ما أحجم الدائنين عن تسليف الحكومة الأمريكية.

أما معدلات البطالة، فكانت هي الأخرى تشكل تحدي للاقتصاد الأمريكي لما لها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية، فقد ارتفعت معدلات البطالة في العام ٢٠١٠ لمستويات قياسية وكارثية، حيث بلغت ٩,٦% في ظل تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو.

تبين المؤشرات أعلاه أن الاقتصاد الأمريكي مر بأسوء حاله في العام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ – ٢٠١١، وبالتالي فإن أثار الأزمة المالية كانت في هذه الأعوام أشد عُمقاً وأكثر ضرراً، وكادت أن تؤدي بالاقتصاد الأمريكي إلى الانهيار.

لذلك أظهر الرئيس باراك أوباما توجهاً مختلفاً عن سلفه، حيث منح الأولوية في البداية لإعادة صياغة البيئة الداخلية والخارجية وفق رؤية جديدة. فداخلياً، حيث الأزمات الثلاثة المركبة تتطلب منه قدرات غير اعتيادية، وهي: العجز المالي، والتمدد العسكري في الخارج، والدين المالي المتعاظم. أما على الصعيد العالمي، فكان على الرئيس أوباما مواجهة حالة السيولة والفوضى في النظام الدولي، وإنقاذ الولايات المتحدة الأمريكية من مستنقع الأزمات المتراكمة، فكانت استراتيجية أقل ما يقال عنها أنها (استراتيجية إدارة أزمات) بالاعتماد على التوفيق بين القوانين الصلبة والناعمة في بناء وتنفيذ الاستراتيجيات الشاملة.

حيث تظهر لنا المقارنة البسيطة بين استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد (بوش الابن) واستراتيجيتها في عهد الرئيس الحالي (باراك أوباما)، أن الهجمة العدوانية الممزوجة

بالايدلوجية، قد اختفت عند تسلم الرئيس باراك أوباما السلطة، كذلك طريقة التعامل مع القضايا الدولية أضحت أقرب إلى الانخراط الإيجابي منها إلى سياسة التفرد والانتقاد واعتماد الأدوات الدبلوماسية مع استبعاد أدوات القوة إلا للاضطرار بعد حقبة من تفضيل أدوات القوة في التعامل مع القضايا الدولية.

كذلك بينت الدراسة أنه، وكجزء من تعهد الرئيس باراك أوباما بإنهاء الحرب في العراق، فقد تم سحب القوات القتالية من العراق في نهاية العام ٢٠١١. أما في افغانستان، فلم يتم ذلك الوعد. أما في الموقف من الثورات العربية، فكما بينت الدراسة، فإن الموقف منها كان تكتيكياً وتعاملت إدارة الرئيس باراك أوباما مع كل حالة على حدة بين القبول بالواقع أو التدخل غير المباشر، كما حصل في ليبيا، أو اللامبالاة، كما حصل في البحرين واليمن، أو اللجوء إلى الدبلوماسية، كما حصل مع النظام السوري، وبخصوص الملف النووي الإيراني، فقد بينت الدراسة أن إدارة الرئيس باراك أوباما أعلنت عن استعدادها لفتح حوار مع إيران من أجل التوصل إلى اتفاق حول برنامجها النووي، لكن مسارات الحوار لم تتقدم خطوة، بل انتهت إلى فرض عقوبات على إيران من قِبل مجلس الأمن بتحريض من الولايات المتحدة الأمريكية.

٣: المرحلة الثالثة (٢٠١٢-٢٠١٣)

نجد أن الاقتصاد الأمريكي قد شهد في هذه الحقبة شيء من التحسن ساهمت فيه ارتفاع معدلات الطلب الكلي، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، والتحسن في مداخيل الأسر، كذلك ارتفاع معدلات نمو الصادرات، وارتفاع أسعار المساكن، وأسعار الأسهم. إلا أن الاقتصاد الأمريكي واصل مسار النمو البطيء في الخمس سنوات ما بعد الأزمة وبمستويات دون النسب المستهدفة لبلوغ الانتعاش، مما يعني أن الأزمة المالية، والتي تحولت إلى أزمة اقتصادية، لم تقصد زخمها بل واصلت من تأثيراتها السلبية على أداء الاقتصادي الأمريكي والذي انعكس بالتالي على الأداء السياسي. فالمشكلة الأبرز التي تواجه المخطط الأمريكي هو كيفية استعادت النمو في ظل دين عام مُنفجر. فالعام ٢٠١٢، سجل الدين العام مستوى قياسي بلغ (١٥,٧) ترليون دولار. أما في العام ٢٠١٣، فتطورت المشكلة ليشمل الدين العام مستوى لم يصل إليه منذ أزمة الكساد العظيم ١٩٢٩-١٩٣٢، حيث بلغ الدين العام (١٩,٨٥) ترليون دولار؛ أي ما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبته ١٠١% من الناتج المحلي. فالدين العام المرتفع، ونسبة البطالة العالية، ومعدلات التضخم المنخفضة، وارتفاع العجوزات في الموازين العامة والتجارية وبما أنها مرتبطة بعضها ببعض ستبقى التحدي الأكبر الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية في استعادت عافية اقتصادها. بينت الدراسة أن الاقتصاد ظل المتحكم الرئيسي في السياسة

الخارجية لإدارة الرئيس باراك أوباما، هذا الوضع تتطلب على سبيل المثال: الحاجة إلى تحويل الاهتمام من الشرق الأوسط نحو منطقة آسيا – المحيط الهندي، حيث المنافسة الصينية والهندية. لذلك تجنبت إدارة الرئيس أوباما التورط أكثر في قضايا المنطقة، فاعتبر ذلك نوع من التخلي عن المنطقة في ظل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي المتزايد في المنطقة بفعل انعكاسات الربيع العربي.

وهذا نجد أن التعاطي في الولاية الأولى والثانية للرئيس باراك أوباما مع الشرق الأوسط لم تكن مختلف في الحالتين بل استمرت في سياق الحذر وعدم التورط المباشر، وهذا ما اعتبر حينها جزء من مسلسل الانكفاء وخسارة النفوذ، أو جزء من تراجع تكتيكي أملته الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، ودليل على عمق تأثير الأزمة المالية في جعل الخيارات والبدائل المطروحة امام إدارة الرئيس باراك اوباما آنذاك محدودة وغير قابلة على ان تجعل الإدارة الأمريكية تتحكم بطيف واسع من السياسات للرد على التحديات العالمية ذات الطابع الاستراتيجي ولم تسعف الرئيس باراك اوباما في تنفيذ ما وعد به ناخبيه على مدي ولايتين متتاليتين. لذلك يتبين لنا كيف للازمات المالية أن تعيق قدرة صناع السياسات على ادارة الموارد لتحقيق الاهداف سيما وأن الازمات المالية تساهم بشكل كبير في تحجيم تلك الموارد وتقليص القدرة على تنميتها، لذا هنا يتشكل المأزق الكبير الذي تقع فريسته استراتيجية السياسة الخارجية على وجه الخصوص وتتدحرج معها قدرة صناع السياسات على الاستجابة الضرورية للتحديات والتهديدات التي تواجهها مصالح الدولة عندما يتم بعثرة الموارد في سياسات غير كفؤة تحت طائلة التقديرات الخاطئة أو عدم التنبه لأثارها الكارثية.

أولاً: المصادر باللغة العربية

١. أباه، السيد ولد، (٢٠٠٤)، **عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠١١: الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية**، العربية للعلوم، بيروت، لبنان.

٢. ابراهيمي، مريم، (٢٠١٢)، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضرة – بعكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

٣. أبو إرشيد، أسامة، (٢٠١٤)، **سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الإنعزالية وضغوط التدخل الخارجي**، المركز العربي للإيمان ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

٤. باكير، علي حسين، (٢٠١٠)، **قراءة في المراجعة الدفاعية الأمريكية**، مركز الزيتونه للدرسات والاستشارات، الموقع الإلكتروني: http//www.alzaytauna.net

٥. باهر، مردان، (٢٠١٤)، **الاستراتيجية الأمريكية: الأهداف والوسائل والمؤسسات**، على الموقع الإلكتروني: .www.academia.edu

٦. بريجنسكي، زبيغنيو، (٢٠١٢)، **رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

٧. بشارة، مروان، (٢٠١٣)، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، **دورية سياسات عربية**، ع١، آذار ٢٠١٣، المركز العربي للإبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

٨. بصبوص، شهناز محمد أحمد، (٢٠١٢)، **أثر الأزمات المالية على عوائد الأسهم والتقلبات في بورصة عمان (١٩٩٣-٢٠١٠)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، قسم التمويل والمصارف، المفرق، الأردن.

٩. بلعباس، عبدالرزاق سعيد، (٢٠٠٩)، **الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

١٠. بلعبد، فريد، (٢٠١٢)، **إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ٢٠٠٨-٢٠١٢**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق، والعلوم السياسية، الجزائر.

١١. بيومي، علاء، ٢٠١٠، **كيف تقراء السياسة الخارجية لباراك أوباما**، موقع الجزيرة نت، ٢٠١٠/٢/٢٥، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٣/١.

١٢. تاشبينار، عمر، (٢٠١٤)، أوباما والديناميات المتغيرة في الشرق الأوسط، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع٩٧، شتاء ٢٠١٤، بيروت – لبنان.

١٣. حجاج، محمد الهاشمي، (٢٠١٢)، **أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية: دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، قسم علوم التسير، الجزائر.

١٤. الحسن، حسن، (٢٠٠٩)، **أمريكا وأوباما واستراتيجية إدارة الأزمات**، موقع الجزيرة نت، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٢/٢٩.

١٥. الحسيني، عرفات تقي، (١٩٩٩)، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن.

١٦. خالد، أحميمة، (٢٠١٣)، **أزمة الديون السيادية الأوروبية وإنعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير–بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.

١٧.الخزرجي، ثريا، (٢٠٠٩)، **الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية: التحديات وسبل المواجهة**، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، نيسان ٢٠٠٩.

١٨.الخضيري، محسن، (١٩٩٠)، **إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري متكامل لحل الأزمات**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

١٩.دبار، حمزة، (٢٠١٣)، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي: دراسة تحليلة وفق نموذج (SWOT)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر.

٢٠.دردور، أسماء. بن زاوي، نسرين، (٢٠٠٩)، **الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس– سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بالتعاون مع مختبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، الجزائر، من ٢٠–٢١ أكتوبر ٢٠٠٩.

٢١.ديبل، ل. تيري، (٢٠٠٩)، **استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي**، ترجمة: وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

٢٢.ذهبي، ريمي، (٢٠١٣)، **الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري (٢٠٠٣–٢٠١١)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.

٢٣.رزق، عبدالله، (٢٠١٢)، **الاقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناسلة**، دار المنهل اللبناني، بيروت – لبنان.

٢٤.الرويلي، علي بن هلهول، (٢٠١١)، **الأزمات: تعريفها–أبعادها–أسبابها**، الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي وزارة الخارجية "إدارة الأزمات"، خلال الفترة من ١٤٣٢/٦/١–٥/٢٦هـ الموافق ٤/٣٠–٢٠١١/٥/٤، كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض المملكة العربية السعودية.

٢٥.زردومي، علاء الدين، (٢٠١٣)، **التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير–بسكره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

٢٦.السويدي، جمال سند، (٢٠١٤)، **آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة.

٢٧.شبلي، سعد، (٢٠١٣)، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة باراك اوباما**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

٢٨.شنافة، صباح نعاس، (٢٠١٢)، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد العام ٢٠٠٣، **دراسات دولية**، جامعة بغداد، ع٥١.

٢٩.شيباني، إيناس، (٢٠١٠)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب، والابن: دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحج لخضر–باتنه، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر.

٣٠.الصائغ، محمد يونس. جبر الليله، شيماء عبد الستار، (٢٠١٢)، الأزمات المالية العالمية: أسبابها وسبل تجنبها، **مجلة الرافدين**، م١٥، ع٥٢، السنة ١٧، جامعة الموصل، نينوى – العراق.

٣١.طه، عمار لطيف، (٢٠١٥)، **الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الروسية – الأوروبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.

٣٢.عامر، أحمد عامر، (٢٠١٠)، تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، **بحوث اقتصادية عربية**، ع٤٨، ٤٩، ٢٠٠٩–٢٠١٠.

٣٣.عبداللطيف، إيمان محمود، (٢٠١١) **الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس، قسم الاقتصاد العام، العراق.

٣٤.العفيفي، محمود حسن علي، (٢٠١٢)، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر– غزة، كلية العلوم الإنسانية، ماجستير دراسات الشرق الأوسط.

٣٥.العقون، نادية، (٢٠١٣)، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر–باتنه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.

٣٦.العنزي، سعاد فرحان، (٢٠٠٧)، **التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط (٢٠٠١–٢٠٠٦)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، المفرق–الأردن.

٣٧.غرايبة، محمد نايف فارس، (٢٠١٠)، **تحليل الأزمات المالية وإمكانية التنبؤ بها: دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، قسم التمويل والمصارف، المفرق – الأردن.

٣٨. الفتلاوي، كامل علاوي. مرزوق، عاطف لافي، (٢٠٠٩)، **العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

٣٩. فهمي، عبدالقادر محمد، (٢٠٠٩)، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل بناء الأمبراطورية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.

٤٠. قندح، عدلي شحاد، (٢٠٠٩)، **الأزمة المالية العالمية: الجذور، الأسباب، الآثار، وخطط الإنقاذ**، منشورات البنك المركزي الأردني، الأردن.

٤١. كورتل، فريد. رزيق، كمال، (٢٠٠٩)، **الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وإنعاكاساتها على البلدان العربية**، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، نيسان ٢٠٠٩.

٤٢. ماضي، محمد (٢٠٠٩)، **إدارة أوباما مختلفة، لكن قواعد السير الأمريكية تحكمها**، موقع سويس أنفو، ٢٠٠١٩/٥/١، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٣/١.

٤٣. مرابط، ساعد، (٢٠٠٩)، **طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

٤٤. مركز الجزيرة للدراسات (٢٠١٠)، **واقعية كما يراه أوباما لتجديد الزعامة الأمريكية باستراتيجة الأمن الأمريكي.**

٤٥. مركز الجزيرة للدراسات، (٢٠١٣)، هل ثمة من تغيير في أولويات إدارة أوباما. الموقع الإلكتروني: studies.aljazeera,net/positionestmiate/2013/03/2013133.hhpt

٤٦. مقلد، اسماعيل صبري، (١٩٨٣)، **الاستراتيجة الدولية في عالم متغير**، الكويت.

٤٧. الموسوي، حيدر يونس، ٢٠١١، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية: دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة ٢٠٠٣–٢٠٠٩، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، ع٨٦، جامعة البصرة، العراق.

٤٨. ميدإيرل، ادوارد. وآخرون، (١٩٥٧)، **رواد الاستراتيجية الحديثة: الفكر العسكري من ميكافيلي إلى هتلر**، ترجمة محمد عبدالفتاح ابراهيم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ج٣.

٤٩. نعمه، كاظم هاشم، (١٩٨٨)، **الوجيز في الاستراتيجية**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

٥٠. هلالات، سهام، (٢٠٠٦)، **الأيدلوجيات والسياسة الخارجية: السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ – دراسة حالة: العراق وفلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.

ثانياً: المصادر باللغة الأجنبية

1. Abah, alsayid. walad, (2004), The World After September 11, 2011: Intellectual and Strategic Problems, Arab Sciences, Beirut, Lebanon.
2. Abu Irsheid, Osama, (2014), The Obama Administration's Foreign Policy: Trying to Balance Isolationist Tendencies and the Pressures of Foreign Intervention, Arab Center for Faith and Policy Studies, Doha, Qatar.
3. Al-Hassan, Hassan, (2009), America, Obama, and the Crisis Management Strategy, Al-Jazeera Net website, date of visit 2/29/2024.
4. Al-Husseini, Arafat Taqi, (1999), International Finance, Majdalawi Publishing House, Amman, Jordan.
5. Al-Khazraji, Thuraya, (2009), The current global financial crisis and its impact on Arab economies: Challenges and ways to confront, the Third Scientific Conference of the Faculty of Administrative and Financial Sciences, Al-Isra University, Jordan, April 2009.
6. Al-Khudairi, Mohsen, (1990), Crisis Management: An Integrated Administrative Economic Approach to Resolving Crises, Madbouly Library, Cairo, Egypt.
7. Al-Ruwaili, Ali bin Hilhoul, (2011), Crises: Their Definition - Their Dimensions - Their Causes, the scientific seminar for employees of the Ministry of Foreign Affairs, "Crisis Management", during the period from 5/26-6/1/1432 AH corresponding to 4/30/ 5/2011, College of Training, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.
8. Al-Suwaidi, Jamal Sanad, (2014), Prospects of the American Era: Sovereignty and Influence in the New World Order, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi - United Arab Emirates.
9. Baher, Mardan, (2014), American Strategy: Goals, Means, and Institutions, on the website: www.academia.edu.
10. Bakir, Ali Hussein, (2010), A Reading of the American Defense Review, Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, website: http://www.alzaytauna.net
11. Basbous, Shahnaz Muhammad Ahmed, (2012), The Impact of Financial Crises on Stock Returns and Volatility in the Amman Stock Exchange (1993-2010), unpublished master's thesis, Al al-Bayt University, College of Finance and Business Administration, Department of Finance and Banking, Mafraq, Jordan.
12. Bayoumi, Alaa, 2010, How to Read Barack Obama's Foreign Policy, Al Jazeera Net website, 2/25/2010, date of visit 3/1/2024.
13. Bel Abbas, Abdul Razzaq Saeed, (2009), The Global Financial Crisis: Causes and Solutions from an Islamic Perspective, Islamic Economics Research Center, King Abdulaziz University, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia.

14. Belabd, Farid, (2012), The Obama Administration and the Palestinian-Israeli Peace Process 2008-2012, Unpublished Master's Thesis, Mouloud Mammeri University, Tizi Ouzou, Faculty of Law and Political Sciences, Algeria.
15. Bishara, Marwan, (2013), United States goals and strategies in the Arab world, Arab Politics Journal, No. 1, March 2013, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar.
16. Brzezinski, Zbigniew, (2012), A Strategic Vision: America and the Crisis of Global Authority, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut - Lebanon.
17. Claus Witz, (1978), On War, edited by Anatol Rapport, Penguin book, U.S.A, p. 241.
18. Dabbar, Hamza, (2013), The Repercussions of the Global Financial Crisis on Food Security in the Arab World: An Analytical Study According to the SWOT Model, unpublished master's thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Mohamed Khaydir University-Biskra, Algeria.
19. Dahabi, Remi, (2013), Systemic Financial Stability: Building a Aggregate Index for the Algerian Financial System (2003-2011), unpublished master's thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Constantine, Algeria.
20. Dardour, Asmaa. Ben Zaoui, Nisreen, (2009), The current financial crisis and the future of financial globalization, an intervention at the International Scientific Forum on the International Financial and Economic Crisis and Global Governance, Farhat Abbas University - Setif, Faculty of Economics and Management Sciences, in cooperation with the Partnership and Investment Laboratory in Small and Medium Enterprises. In the Euro-Maghreb space, Algeria, from 20-21 October 2009.
21. Dibble, L. Terry, (2009), Foreign Affairs Strategy: The Logic of American Governance, translated by: Walid Shehadeh, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut - Lebanon.
22. Hajjaj, Muhammad Al-Hashemi, (2012), The impact of the global financial crisis on the performance of Arab financial markets: A case study of the Doha Stock Exchange during the period 2007-2009, unpublished master's thesis, University of Kasdi-Merbah Ouargla, Faculty of Economics, Trade and Management Sciences, Department of Management Sciences, Algeria.
23. Ibrahimi, Maryam, (2012), American-Algerian security cooperation in the war on terrorism and its impact on the Maghreb region, unpublished master's thesis, Mohamed Khedira University - Bakra, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science and International Relations.
24. Kaufman, George & Kennet, (2003), What is system Risk, and Do Bank Regulators *Retard or Contribute to it*? P. 373.

25. Khaled, Ahmaima, (2013), The European sovereign debt crisis and its repercussions on the balance of payments of the Maghreb countries: a case study of Algeria during the period 2005-2011, unpublished master's thesis, Mohamed Khedir University - Biskra, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department Economic Sciences, Algeria.
26. Rizk, Abdullah, (2012), The Global Economy in a Time of Reproducing Crises, Dar Al-Manhal Al-Lubani, Beirut - Lebanon.
27. Shanafa, Sabah Naas, (2012), Iraqi foreign policy strategy after 2003, International Studies, University of Baghdad, p. 51.
28. Shibani, Enas, (2010), American foreign policy towards the Middle East during the administrations of George Bush Sr. and Jr.: A comparative analytical study, a message.
29. Shibli, Saad, (2013), The American Strategy towards the Middle East during the Barack Obama Administration, Al-Hamid Publishing and Distribution House and Library, Amman - Jordan.
30. Tashpinar, Omar, (2014), Obama and the Changing Dynamics in the Middle East, Journal of Palestine Studies, Institute for Palestine Studies, No. 97, Winter 2014, Beirut - Lebanon.
31. Zardoumi, Aladdin, (2013), Foreign Intervention and its Role in Overthrowing the Gaddafi Regime, unpublished master's thesis, Mohamed Khudair University - Biskra, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science.